

والراية وما يوجد ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم وهو سيد الاولين والاخرين قد حرم
 زوج بنته من خديجة وهي سيدة نساء العالمين وما بينهما عثمان رضي الله تعالى عنه
 وهو اسم بنفسه وهو ليس بمسمى بل من بني عبد شمس وكذا زوج عليا رضي الله تعالى
 عنه بنته الصبيوة وفي ام كلثوم من فاطمة الزهراء عرض رضي الله تعالى عنه وهو اسم
 بنسبه وهو غيرهما شتى بل هو عدوي وهو اذليل على الشافعي رضي الله تعالى عنه
 حيث يجوز للاب التزوج من غير كفوف غير الهاشمي ليس بكفوف لها شئ غيره وانما
 في الموطن الثالث وهو ان شرط الفأفة معقوب المعنى وهو دفع العاقر عن الزوجية
 والاولى كاية الميطان فمصادر النكاح وهو السكوت والازدواج والصحة
 والعشقة والاشارة والوادة فلما تحقق الالوان المودة تأنف غير استنشاق من
 يكافها في النسب والمالك ويجتمع التعيين من جهة الناس بذلك فلا يمكن من نفسها
 فقوت مصادر النكاح وفيه الرضا من ان المودة اذا زوجت نفسها من غير كفوف فلما
 ان يرضع الاموال الناضجة حتى ينسب وان لم يولد دارم محرم منها ان حق النسب انما
 يثبت له من العار وقال في المودة اذا زوجت نفسها من غير كفوف فللاوليان يوقرا
 بلهما رضا الزوجين عن انفسهم وقال الماوردي في الكافي ان في سكان غير الكفو عارا
 يدخل على الزوج والاوليا وعصا صفة تدخل على الاولاد يتعدى اليهم بقصدها فكان لها
 والاوليا دفع عنهم وعلم قول فقليلهم هذا على ان الحكم في الكفاة دارم خوف
 العار وجودا ودرما فكل موضع يلحق به العار يثبت به الفسخ وينبغي به الكفاة والاول
 فلان ولقد اختلف فيها الاسباب التي يقع بها الفسخ واختلفت في الاسباب التي
 يقع بها الفسخ وحيث صدق ذلك ولقد اختلف في المدة وغيرها ان من اسلم بنفسه
 لا يكون كفواً من يكون له اب وامه من المسلمين لان النكاح فيها بين المولي بالاسلم
 والكفاة في كونه نظير هاية الاسلام وقال في المدة ان الكفاة تعتبر في المدة
 في الصحبة من مذهب ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله تعالى لانها من اعلان النكاح
 والمودة تعتبر بنسب الزوج فوق ما قيل بضعه بنسبه وقال ابو حنيفة ومحمد بنهما

انه تعان التاثير في اليسار لا ينافيها رعي المهر والنفقة لان الناس يتفاخرون
 ويصعقون بالفقر وقال محمد بن قيس الكفاة في النكاح لان الناس يتفاخرون بنسب
 الحرف ويتعابرون بنسبها وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى اذا زوجت نفسها نفقت
 عن ٣٠ شهرا فلان وباب الاعتراض لان الاوليا ينكحون بنفله المهور ويصعقون
 بنسبها فافسده الكفاة بخلاف الاب والجد التسمية لانه لا يعتبر به والكل انفقوا
 على ان اعتبار الكفاة لدفع العار في كل موضع يلحق العار به لا يكون كفاة وفي كل موضع
 لا يلحق به لا ينافي الكفاة فينظر ان العار هل يلحق بالتزوج من كون الزوج ام لا الكلام
 في الموطن الرابع وهو الاختلاف باختلاف الرضا والى ذلك والهدايا ما ذكر في
 المدة واليه واليه واليه واليه واليه واليه واليه واليه واليه واليه واليه واليه واليه
 كذا من اسلم ابوه قال في الفاية شرحه ابي كلاً ما لا يستحب في قولها لا يفتق
 طاب عهد المسلمين وامتد ما اذا كان في مكان عهد الاسلام فيه قريب بحيث يعبر به
 ولا يعد عيارا ولا يلحق النسب والتفصي في ذلك فلا يرضى بالكفاة وما ذكر في
 شرح الكفر ومن اسلم بنسبه او اعتق لا يكون كفواً له اب واحده الاسلام
 وكهنة ومن ابي يوسف رحمه الله تعالى جعل الاب الواحد كالايرين والاشبه ان يكون
 هذا الخلاف الاختلاف الاحرف كان ابا يوسف رحمه الله تعالى قال ذلك في موضع
 لا يعد كفواً بحسب عيار اعدان كان ابوه مسلماً وهما اذ لا في موضع بعد عيب ولا ليل
 عايرهم قالوا جميعاً لا يكون ذلك عيباً في حق العبد لانهم لا يعتبرون بذلك وكذا
 في حق ابا المهر واحداً هم كفواً للاشتراك الكمال في ذلك وما يوجد بهذا الزوج النبي
 صلى الله عليه وسلم بناته من اسلم بنفسه وتزوج الصحابة والنسب بين بناتهم واقواتهم
 من الصحابة الذين استنوا بانفسهم لعدم وقوع العار بذلك في زمانهم ولو نتجنا
 وذكرنا من الصحابة من اسلم ابوه لطال الكلام وقد تغير ذلك في عيون الازمان
 فان اسلم من اسلم من اليهود والنصارى والافرنج والارمن في هذا الزمان لا
 يكون كفواً من المسلمين لو تزوج العاقر بذلك ولقد اختلف في الكفاة في قوله تعالى